

السلطات السعودية تستعين بشركات سايبير إسرائيلية



كشف تحقيق صحافي عن استمرار وجود شركات سايبير إسرائيلية في السوق السعودي عبر وسطاء محليين وإقليميين، رغم حالة الفتور التي خيمت على مثل هذه النشاطات بعد هجمات 7 أكتوبر 2023 والحرب الواسعة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

وأظهرت المعلومات أن شركة Cyberbit الإسرائيلية، المتخصصة في مجال الأمن السيبراني وتطوير مهارات الدفاع الرقمي، هي إحدى أبرز الشركات التي تقدم خدماتها داخل السعودية عبر موزعين محليين لتجاوز القيود السياسية، في وقت تلتزم فيه الجهات الرسمية السعودية الصمت حيال هذه العلاقات التجارية الحساسة.

تبين أن Cyberbit هي منصة متخصصة في تطوير مهارات الأمن السيبراني، أسسها «آدي دار»، الذي عمل لأكثر من 14 عامًا مع شركة Systems Elbit الإسرائيلية، إحدى كبرى شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية والمزود الرئيسي للمعدات الأرضية والمركبات القتالية للجيش الإسرائيلي.

وتركز Cyberbit على تقديم بيئات تدريبية متطورة لمحاكاة هجمات سيبرانية وتمكين الكوادر التقنية من صدها والتعامل معها، وهي خدمات تحظى بطلب واسع في دول الخليج، في ظل التهديدات الإلكترونية المتزايدة التي تواجه قطاعات البنية التحتية والطاقة والمالية.

بحسب ما أكدته عدة تقارير، كانت Cyberbit تقدم خدماتها في السوق السعودي عبر شركة Spire سابقًا، لكن المستجد خلال العام الجاري هو دخول موزع آخر على الخط وهو شركة Bulwark، التي تتولى حاليًا مهمة توزيع منتجات وخدمات Cyberbit في المملكة.

ويعكس دخول Bulwark على خط التعاون رغبة Cyberbit في تنويع قنواتها إلى السوق السعودي أو ربما محاولة لإعادة هيكلة عملياتها في الخليج بعد تطورات الحرب الأخيرة في غزة وتساعد حساسية التعاون العلني مع شركات إسرائيلية في بعض دول المنطقة.

في السياق ذاته، كشفت تقارير سابقة عن قائمة تضم عشر شركات تكنولوجيا وأمن سيبراني إسرائيلية تعمل مع شركة Spire، التي توصف بأنها إحدى القنوات الأساسية لدخول المنتجات والخدمات الإسرائيلية إلى الأسواق الخليجية بشكل غير مباشر.

ومن بين تلك الشركات، شركة Mitiga، المتخصصة في حلول الأمن السيبراني، التي تعمل بين إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة، وأسسها أرييل بارنيس، الذي خدم أكثر من 20 عامًا كعقيد في وحدة 8200 التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، وهي الوحدة التي تُعتبر من أبرز أذرع إسرائيل في مجال التجسس الإلكتروني وتقنيات السايبر.

ويقول خبراء إن هذه الشركات، بما في ذلك Cyberbit، تتمتع بخبرة واسعة ليس فقط في الأمن الدفاعي بل أيضًا في أدوات الاختراق السيبراني، وهو ما يثير جدلًا واسعًا حول طبيعة الخدمات التي قد تقدمها لعملائها في الخليج.

رغم الأجواء الإيجابية التي سبقت هجمات 7 أكتوبر بشأن التطبيع والانفتاح بين إسرائيل وبعض دول الخليج، إلا أن النشاط الإسرائيلي في السوق السعودي، خصوصًا في مجال الأمن السيبراني، شهد نوعًا من الفتور بعد الحرب الأخيرة، حيث أعادت الحرب تأزيم العلاقات وأوقفت أو جمدت مسارات التطبيع العلني في عدد من الدول.

لكن، ورغم هذا الفتور السياسي، توضح المعلومات أن التعاون التجاري عبر شركات وسيطة لم يتوقف تمامًا، وإن بات يجري بشكل أكثر حذرًا وتكتمًا، في ظل صمت حكومي رسمي في السعودية وعدم صدور أي تصريحات توضح الموقف من التعامل مع شركات إسرائيلية تنشط في قطاعات شديدة الحساسية كالأمّن السيبراني.

ويشير خبراء إلى أن استمرار تعامل شركات إسرائيلية في السوق السعودي رغم الأزمات السياسية يعكس مسارين متوازيين في المنطقة: الأول اقتصادي وتجاري يفرضه واقع الحاجة الشديدة للحلول السيبرانية والتكنولوجية المتطورة في الخليج، والثاني سياسي تحكمه حسابات التطبيع وردود الفعل الشعبية التي صارت أكثر حساسية بعد حرب غزة الأخيرة.

ويحذر محللون من أن طبيعة عمل Cyberbit في تطوير مهارات الأمن السيبراني قد تثير قلقًا خاصًا بشأن إمكانية نقل معرفة تقنية أو تدريبية تتعلق بعمليات هجومية أو دفاعية في الفضاء الإلكتروني، لاسيما مع سجل إسرائيل المعروف في توظيف التكنولوجيا السيبرانية في الصراعات الإقليمية.

ويرى آخرون أن هذا النوع من التعاون، إذا استمر في التوسع، قد يصبح ورقة ضغط إسرائيلية في أي مسارات سياسية مقبلة، كما أنه يطرح أسئلة كبيرة حول الشفافية وحول طبيعة الخطوط الحمراء في التعامل مع شركات لها ارتباط وثيق بالأجهزة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية.

ورغم عدم وجود أي إعلان رسمي من الحكومة السعودية أو الشركات المعنية بشأن هذا التعاون، إلا أن تقارير عدة سلطت الضوء على واقع العلاقات التجارية السرية التي تستمر في الظل بين إسرائيل وبعض دول الخليج، حتى في أوقات التوتر السياسي العنيف، ما يعكس تداخل المصالح الأمنية والتجارية والسياسية في المنطقة بشكل غير مسبوق.